

توجه ناشئ مما سبق او كان البحث منقطعاً عما
قبله من جهة ويكون له تعلق بابه من جهة اخرى او
كان تذييل لما قبله فمن واجب المحقق ان يصدّر ذلك
البحث بالهداية لما فيه من الدلالة على المطع عاوجه
اكتمال قوله برفع بها شبهة والشبهة تصح ان يكون
نقصا اجاليا وتصح ان تكون معارضة قوله بعض
الحكماء يعنى به ابا البركات البغدادي قوله بان لجهة
المريضة لا الفوق الى معنى الاتم ان توسطه يكون بين
حركتين للجهة المساعدة والهابطة يوجب كون الجليل
وانما يكون كذلك ان لو كان انتهاء حركة الجهة في الوهم
ما تلاصق سطحها سطحها السكون ما نفع عن حركة الجليل
وهذا مما ايضا لان كون الجهة اذ وحركة الجليل زمانية
وليس بينهما عارضة قوله فانها وان حصل لادلكا
ان يرد عما قوله ان يكونها اذ ولا يستمر زمانا
المنع نظر الا الصورة واما الابطال لانه سنده في نفسه
هكذا ولو كان لتلك الجهة كون عند التلازم جيب
يكون زمانيا اذ يحصل الهاج ميلان ميل صاعد وميلها
بطء وقد ثبت ان احد الميلين مفاير لآخر
بالذات وان اتصال الآمن محال فيجب ان يكون زمانيا

زمانيا فاجاب عنه بان لجهة وان حصل فيها الميلان
لا قوله وعرضة الأخر وهو الميل الهابط فيل حركة لجهة المربة
للا فوق حركة ذاتية قسرية بلا مربة وميلها ايضا ذلة
واما حركتها الهابطة فان كانت لجهة ملصقة بسطح
ليل لسعة حركة قسرية وميلها ايضا عرضي واما اذا كانت
الجهة مفارفة من سطح الجليل فحركتها الهابطة ذاتية
وميلها ايضا ذلة في الاحتمال لا يتم التوجيه اقول في نظر
لان مدار القضي عا ان لجهة ملصقة بسطح الجليل حيث
قال حيث يماس سطحها سطحها فالكلام مع الناقض
يجب ان يكون مبنيا على فرضه واعتباره فهذا الاعتبار متيقن
فكيف يقول في الاحتمال لا يتم التوجيه عا ان المقام مقام
المنع فيلغية الاحتمال واقول ايضا ان من قال ان الميل
الصاعد للجهة قسري لانه ذلة وكذا من قال ان الميل المائل
من جهة الجليل قسري فقد ضبط فلما يلتفت اليه واقول ان
المس لو اعتبر في اثبات ان بين كل حركتين سكونا الليل
الذلة والعرضي في الجهة المعدولة اليها لا يرد عليه ايراد
الشيخ ولا الشبهة المذكورة في دعمه كما لا يخفى ولا لكن
لا يثبت بهذه المقدمة القابلة ان بين كل حركتين سكونا
قوله ولا سبيل للاقتضاء لان ثبوت يتوقف على وجوده